او صاف تعس في الرجوع اليها بمنع المقوم على ما عرف ولان التفاوت
بين ما سقى ويقوم العرض به وبين العرض القائم به تفاوت فاحش فلم
تصر مثلا له معنى الحكم الشرع على العدوان بخلاف ضمان العقود لان
العقود مبناها على التوسع والتراضي باعتبار الحاجة اليها
وسقط اعتبار هذا التفاوت الا ترى ان اعتبار هذا التفاوت في ضمان
العقود تبطلها اصلا واعتبارها في ضمان العدوان لا تبطله اصلا بل
يؤخر الى دار الجزا لانه بطل حكما لعجزنا لا لعدمه في نفسه واهدار
التفاوت يوجب ضررا لا نهاية له في الدنيا والاخرة ولم يجب التمييز
بين الجائز والفاسد لما ردنا ذلك يؤدي الى الحرج والمعتبر فيما يشرع
ضرورة واما القضا بمثل غير معقول فهو كغرم المال المقوم اذا ضمن
بالمال المقوم كان مثلا غير معقول مثل النفس تضمن بالمال لان المال
ليس بمثل للنفس لا صورة ولا معنى لما ذكرنا ان المثل يستدل بالمساواه
والمال مملوك مبتذل فلا تشابها بوجه ما ولهذا قلنا ان المال غير

مشروع مثلا عند احتمال القصاص على ان القصاص مثل الاول صورة
ومعنى وهو الى الاحيا الذي هو المقصود اقرب فلم يجز ان نزاحمه ما ليس
بمثل صورة ولا معنى وانما شرع عند عدم المثل صيانة عن الهدر منة
على العامل بان سلمت له نفسه وللقتيل بان لم تهدر دمه ولهذا قلنا
نحن خلافا للشافعي ان القصاص لا تضمن لوليه بالشهادة الباطلة على
العفو او بقتل القاتل لو قتل لان القصاص ليس بمقوم فلم يكن له مثل صورة
ومعنى ولهذا قلنا ان ملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول
وبقتل المنكوحة وردتها لانه ليس بمال المقوم وانما يتقوم بالمالية
المرأة بعظم الخطر وانما الخطر للمالك الذي يرد عليه فلا
حتى صح ابطاله بخيار شهود وردي ولهذا لم يجعل له حكم المقوم عند
الزوال بانه ليس بتعرض له استيلا بل اطلاق له والحكم بالشهادة
بالطلاق قبل الدخول فانها عند الرجوع توجب ضمان نصف المهر كان
ذلك لم يجب قيمة للبضع الا ترى انه لم يجب مهر المثل تاما كاملا
كما قال الشافعي لكل المسمى الواجب بالعقد لا يستحق تسليمه عند
سقوط تسليم البضع فلما اوجبوا عليه تسليم النصف مع فوات
تسليم البضع كان قصرا ليده على المال فاشبه الغصب واما القضا
الذي هو حكم الاداء مثل رجل يروح امرأة على عبد بغير عينه انه اذا ادى
القيمة اجبرت على القبول عند اداء القيمة وقيمة الشيء قضاء له
لا محالة وانما يصار الى القضا عند العجز عن تسليم الاصل وهذا الاصل